د. مصطفى جفّال

فرنسا اليسار والقضية الفلسطينية

منذ فوز مرشحه في انتخابات الرئاسة يوم ١٠ أيار (مايو) الماضي، ونجاحه في تأمين أغلبية صلبة في الجمعية الوطنية في الانتخابات التشريعية التي أجريت دورتها الأولى يوم ١٤ حزيران (يونيو)، والثانية يوم ٢١ من الشهر نفسه، يمكن القول بأن الحزب الاشتراكي الفرنسي، أصبح الحزب الحاكم في فرنسا بعد أن ضمن السيطرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية. وبالتالي، فإن السياسة الفرنسية، على الصعيدين الداخلي والخارجي، ستكون محكومة إلى حد بعيد بمواقف هذا الحزب، الذي منحه الناخبون الفرنسيون ثقة لم يسبق أن منحوها لحزب آخر من قبل.

معطيات السلطة الجديدة

إن أي محاولة للتكهن بما قد تكون عليه مواقف السلطة الجديدة في فرنسا بقيادة الحزب الاشتراكي إزاء القضية الفلسطينية والقضايا العربية، خاصة أمام قصر تجربتها وعدم تبلور سياستها الخارجية بشكل متكامل، تستدعي أن نأخذ بعين الاعتبار المعطيات التالية:

☐ إن الذي فاز في الانتخابات الفرنسية الرئاسية والتشريعية هو اليسار الفرنسي، وإن كان نصيب الأسد في هذا الفوز هو للحزب الاشتراكي. فقد أثبتت الانتخابات أن فرنسا تتجه نحو اليسار دون فزع، رغم كافة محاولات اليمين لتخويفهم من «البعبع» اليساري الذي سيجلب الفوضى وعدم الاستقرار. واختار الناخب الفرنسي البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي يتفق عليه اليسار الاشتراكي والشيوعي وتؤيده النقابات العمالية. ويفترض أن تكون هذه القوى أكثر تفهماً لقضايا الشعوب المناضلة من أجل التحرر والتقدم.

☐ الحزب الاشتراكي الفرنسي هو حزب السبعينات؛ بمعنى انه لا يشكل، بالضرورة، استمرارية «للفرع الفرنسي للأممية العالمية» (S.F.I.O)، بتقاليد هذا الفرع الاستعمارية، والذي لم يحصل مرشحه لانتخابات الرئاسة الفرنسية في سنة ١٩٦٩ – غاستون دوفير،